لزم سبق عدمها المعلوم بطلانه بالبراهين القاطعة **وليس كذلك** بل هو حمد له كما صرح به الائمة لايقال اللازم على التقييد الذي المذكور هو ان لا يكون الوصف تعالى بجميل صفاته الذاتية حمدا له لاما ذكره كما هو ظاهر لانا نقول هو بمعناه اذ الباقيه ليست صلة و صفة بل هي للسببية التي هي بمعنى على المعبر بها فيما مر **واجيب** عن الاول بان الجميل المقيد به ذلك بيننا ولا نسلم النظام المذكور نظرا لكونه جميلا عند الحامد او المحمود بزعم الحامد اذ المراد بالجميل المحمود عليه كالمحمود به ما يشمل ذلك وعن الثاني **بانه يتناولها** اي بالاختيار يتناول الصفات الذاتية **تبعا** اي الحاقا وان لم يتناولها لفظا فالتقييد به ليس للاحتراز عنها بل عن غيرها من الافعال غير الاختيارية من المخلوق **و** بانا لانسلم انها ليست مختارة له تعالى بل يدعي **انها مختارة له** تعالى فيتناولها الاختيار لفظا لكن لا حقيقة بمعنى ان ذاته ~~ايجاد ه الحقيقة لاستت~~ تعالى لها حتى يلزم المحذور السابق بل مجازا **بمعنى ان ذاته اقتضيها اقتضت** اي استلزمت استلزاما لا يقبل الانفكاك **وجودها** اي الذات **على ماهي** اي الذات **عليه** من صفات الكمال **فنزلت** تلك الصفات بسبب اقتضاء الذات لها **منزلت افعال اختيارية** من حيث ان كلا له تعلق بالذات الصفات بالاستلزام والافعال الاختيارية بالايجاد فاطلق عليها اختيارية مجازا او لحمل عود الضمير الى الصفات وبيانه بقوله على ماهي في نفسها من غير

على صفاته

غير من غير نظر الى التعلقات الحادثة وح فاما ان يعتبر الاقتضاء بالاستلزام اي بناء على ما اقتضاه كلامهم من ان الصفات الذاتية واجبة الوجود لذاتها ممكنة الوجود لذاتها قال في شرح العقائد ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قايما بالذات القديمة واجبا له غير منفصل عنه وقال في شرح المقاصد وما ثبت من كون الواجب مختارا لا موجبا انما هو في غير صفاته الذاتية واما استثناها هنا عند من يثبتها فليس الا بطريق الايجاب وكذا قولهم علة الاحتياج الى الموثر هو الحدوث دون الامكان ينبغي ان يخص بغير صفاته انتهى ولقد شنع في الرد عليه بما يرجع حاصله الى بشاعة اللفظ ووجه تنزيلها منزلة افعال اختيارية على هذا ظاهر جدا **او بانها** اي تلك الصفات الذاتية **مبدا** اي منشا **افعال اختيارية** تنشا عنها **فالحمد عليها** انما باعتبار ذاتها بل **باعتبار تلك الافعال الاختيارية** المبتداة منها **فالمحمود عليه** في الحمد عليها وان لم يكن اختياريا حقيقة في المبدا فهو **اختياري** حقيقة **في المال** على هذا الجواب بخلافه على الجوابين الاولين فانه ليس باختياري حقيقة على ثانيهما ولا حقيقة ولا مجازا على اولهما كما عرفت من تقريرهما والموافق للراجح السابق هو الاخير فهو الراجح ومن ثم اقتصر عليه في التاويل السابق في الحمد على سياقة العقد **و الحمد** اي حمد المخلوق فلا يرد عدم شمول تعريفه عرفا المذكور لحمده

كالذات او ... [illegible] ... قال السعد التفتازاني ... [illegible]

Copyright @ King Saud University